HUMAN RIGHTS SOLIDARITY
منظمة التضامن لحقوق الانسان
institutional

بيان

بيان بمناسبة اليوم العالمي للطفل

"التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد19- قد تدفع ما يصل إلى 86 مليون طفل إضافي إلى الفقر بحلول نهاية 2020، وهو ارتفاع بنسبة 15%. وقد يصل عدد الأطفال الإجمالي ممن يعيشون تحت خط الفقر في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل إلى 672 مليون مع نهاية العام"[1]

اليوم العالمي للطفل[2] هو يوم عالمي يوافق تاريخ اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل[3] 20 نوفمبر 1989، والتي صادقت وانضمت إليها جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، 196 دولة، ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية[4]. كذلك، ويوافق يوم 20 نوفمبر تاريخ "الإعلان عن حقوق الطفل"[5] عام 1959.

شهدت ليبيا تطوراً إيجابياً في حقوق الطفل منذ نشأتها ووضع دستور لها عام 1951. حيث كان المسار في غالب قوانينها وتشريعاتها يمضي بحق الطفل لوضع أفضل، خصوصا بعد أن صادقت وانضمت إلى بعض الاتفاقيات؛ ومنها اتفاقية حقوق الطفل، إلا أن مجريات الأحداث، وتعثر الاستقرار على جميع الأصعدة، والظروف التي مرت بها الدولة الليبية خلال العقود الأخيرة، من فشل المؤسسات في تفعيل وتطوير القوانين الخاصة بحق الطفل، والتعامل بمرونة مع هذه النصوص وتعديلها ومراجعتها وتطويرها في كل حين وآخر؛ أدى إلى تراجع في ممارسات حقوق الطفل في ليبيا، خاصةً بعد تعثر العملية السياسية، لإعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية بعد أربعة عقود من الحكم التعسفي، وانتشار النزاعات المسلحة، كما برزت الكثير من القضايا الخطيرة التي تشكل انتهاكاً لحقوق الطفل وتبتعد به عن المصلحة الفضلى التي هي روح كل تلك القوانين والاتفاقيات التي صادقت عليها وانضمت إليها الدولة الليبية.

فعلى سبيل المثال، لم تبلغ التشريعات الخاصة بالأحداث والأطفال فاقدي السند في ليبيا المأمول في تحقيق المصلحة الفضلى لهم، فلا يزال حتى الآن، عندما يتم القبض على الأحداث "القاصرين"، سواء ممن هم متهمون بجرائم جنائية أو ممن يشملهم حق الحماية أو حتى الأطفال المهاجرين غير النظاميين، منذ لحظة القبض عليهم يعاملوا معاملة البالغين ويتم احتجازهم في سجون مع البالغين باستثناء بعض الحالات في مدينة بنغازي بعد إعادة فتح سجن الأحداث.

كما لم يشهد ملف الأطفال فاقدي السند أي تحسن، فلا زال الأطفال فاقدي السند والمصابين بأمراض مثل فقدان المناعة المكتسبة (السيدا/الإيدز) ممنوعون من التسجيل في السجل المدني والإيواء في دور الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال، بحجة أن اللوائح والقوانين تمنع ذلك، والحقيقة أن التشريعات القائمة تؤكد هذه الحقوق، وتلزم السلطات المعنية بتعزيزها.

Switzerland: c/o, Rue des Savoises 15, 1205 Genève | Libya: P.O. Box: 3139, General Post Office, Algiers Square Tripoli
Office: +41 22 550 81 23 | Mobile/WhatsApp: +41 76 234 57 78 | Fax: +41 22 593 14 77
Twitter: HRSolidarity@Twitter | www.hrsly.org | info@hrsly.org

Human Rights Solidarity is Registered as a Local None-Governmental Organisation in Libya | Registration Number: 20160327-01-589

كما لا يزال مستوى حماية الأطفال من الاعتداءات الجنسية والسلامة الجسدية في غاية الضعف فالكثير من الاعتداءات لا يتم التبليغ عنها وحتى التي يتم التبليغ عنها ينتهي الأمر بفتح محاضر لدى مراكز الشرطة، خصوصاً عندما يكون الضحية من أطفال العمال والمهاجرين في ليبيا، حيث رصدت المنظمات الحقوقية عشرات الشكاوى من وقوع تحرش واعتداء جنسي على أطفال العمال والمهاجرين من قبل أجانب وليبيين. كما لايزال انخراط القاصرين في المجموعات المسلحة ومشاركتهم في المواجهات المسلحة أو أعمال شبة قتالية لم يحسم بعد لدي جميع الأطراف ، رغم تخلي الكثير منهم عن المشاركة بعد إنتهاء الحرب و بعض الجهود التي قامت بها منظمة اليونيسف في محاولة سحب المقاتلين من التشكيلات المسلحة وأثمرت في ذاك الوقت عن سحب عدد كبير منهم خصوصاً في بلدية الزنتان[6]. ولكن بعد الحرب التي اندلعت يوم 4 أبريل 2019 على العاصمة طرابلس، تصاعد النزاع المسلح، وتم رصد عشرات الحالات لانخراط أطفال في صفوف التشكيلات المسلحة ومشاركتهم في القتال، من قِبل جميع الأطراف، بعضهم خرج من مقاعد الدراسة الثانوية والتحق بالمقاتلين , كما أستمرت معاناة الأطفال فاقدي الرقم الوطني (عديمي الجنسية) من أبناء الطوارق فرغم كل الجهود التي تبذل طيلة هذه السنوات لتسوية أوضاعهم القانونية التي وعدت بها السلطات الليبية حتى قبل 2011 حيث صدرت قرارات من المؤتمر الشعبي العام تؤكد حقهم في تسوية الأوضاع ولغاية تاريخ اليوم لازال النشطاء من المجتمع التارقي يناضلون من أجل الحصول على هذا الحق أخر هذه التحركات هو (حراك لا للتمييز) الذي وعد من قبل البرلمان والحكومات بتسوية الملف .

لم تهتم الجهات التشريعية في ليبيا عبر الحكومات المتعاقبة بوضع الأطفال، بعد توحيد الوزارة تحت مظلة حكومة الوحدة الوطنية لازالت السياسات السابقة مستمرة وهذا أدى إلى ارتباك في الآداء وضعف الرقابة في المؤسسات التابعة للوزارة، خاصة دور الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال ومراكز المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة من فئة الأطفال الموزعة بين الشرق والغرب والجنوب

إضافة إلى التحديات التي تهدد المصلحة المثلى للأطفال في ليبيا، من قصور في التشريعات وإخلال السلطات بالوفاء بالتزاماتها والنزاعات، جدت تهديدات جديدة للطفل بسبب جائحة كوفيد19-، ليس في ليبيا فقط، بل في العالم أجمع. فقد حذر تقرير[7] صدر عن منظمة اليونيسف ومؤسسة إنقاذ الطفل "من احتمالية أن تدفع التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد19- ما يصل إلى 86 مليون طفل إضافي إلى الفقر بحلول نهاية 2020، وهو ارتفاع بنسبة 15% ... وبالنسبة للأطفال الذين يعيشون في البلدان التي تأثرت بالفعل بالنزاع والعنف، فإن تأثير هذه الأزمة سيزيد من خطر عدم الاستقرار ووقوع الأسر في الفقر المدقع".

كما حذرت منظمة اليونيسف من التداعيات السلبية لجائحة كوفيد19- على تعليم وأمن الأطفال. فقد أدت الإجراءات الاحترازية إلى تعليق الدراسة في العام الماضي وأصبح التلاميذ لا يذهبون إلى المدرسة، وبسبب رداءة وبطء خدمة الانترنت وتكلفتها الباهظة في ليبيا، فإن الدراسة عن بُعد والتي لجأت إليها الكثير من الدول لتمكين التلاميذ من متابعة دراستهم، غير متاحة. كما أدى بقاء الأطفال في البيوت إلى قضاء الكثير منهم يومهم منكبين على الانترنت وهذا زاد من مخاطر تعرضهم للتنمر وللاستغلال الجنسي والاستمالة عبر الإنترنت[8].

توصي منظمة التضامن لحقوق الإنسان:

السلطات الليبية

- وجوب مراجعة وتطوير التشريعات والإجراءات، الخاصة بالأطفال، بما يتوافق مع التزامات الدولة الليبية بموجب الاتفاقيات والعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وبما يلبي حاجيات الأطفال والقاصرين ويحقق المصلحة الفضلى لهم.
- دعم خدمات حماية الطفل للتأكد من أنها متاحة ونشطة خلال جائحة كوفيد19-. وتدريب الطواقم الطبية والتعليمية والاجتماعية بشأن تداعيات الجائحة وتأثيرها على الأطفال ومن بينها مخاطر الإنترنت.
- تكليف شرطة متخصصة، تؤهل تأهيلاً خاصاً، للتعامل مع الأحداث أثناء القيام بضبطهم والتحقيق معهم.
- إحالة ملف الأطفال (فاقدي الجنسية) للجهات التشريعية لكي تعجل بإصدار قانون ينظم أوضاعهم القانونية وكذلك معالجةملف الأطفال فاقدي السند والذين ترفض دور الرعاية استقبالهم، إلى جهات اختصاص قانونية تلزم هذه الدور بالقيام بواجبها من تسجيل وإيواء هذه الفئة من الأطفال.
- على مكتب حماية الطفل والمرأة في وزارة الداخلية والأقسام المعنية بحماية الطفل بفتح تحقيقات شاملة في قضايا التحرش والاعتداء على الأطفال مع فرض توصيات على الجهات المعنية بتوفير ضمانات حماية للأطفال داخل المنازل وفي الأماكن العامة.
- كما يجب على حكومة الوحدة الوطنية أن توجد منضومة رقابة حقيقة تضمن تسريح جميع القاصرين ومن هم دون سن الثامنة عشر من التشكيلات المسلحة،
- من المهم أن لا تتهاون المنظمات والوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة في ترتيب أولوياتها ومجالات تدخلها في ليبيا وتكون حماية الطفل هي الأولوية الأهم لكل طفل يعيش على الأراضي الليبية.

HUMAN RIGHTS SOLIDARITY
منظمة التضامن لحقوق الانسان
institutional

بيـــان

المنظمات الدولية:

• إعادة النظر في البرامج والأنشطة التي تقام في ليبيا وجعل الأولوية لخطط تساهم في حماية حقيقية لسلامة الأطفال جسدياً ونفسيا.

• تصميم برامج وتدريبات تساهم في كسر حاجز الخوف لدى الأطفال وعائلاتهم عند حدوث الاعتداء الجنسي أو التحرش بهم.

• التركيز على أطفال المهاجرين وطالبي اللجوء داخل وخارج مراكز الاحتجاز والمطالبة الجادة بفصلهم عن البالغين في كل مراحل تواجدهم على الأراضي الليبية.

• نحث منظمة اليونيسف على الإستمرار في تفعيل الاتفاقات مع البلديات والعودة إلى طلب تسريح جميع القاصرين من التشكيلات المسلحة على غرار ما فعلت مع بلدية الزنتان في السابق وضمان عدم عودتهم .

المنظمات والمؤسسات المحلية:

• تكثيف الجهود فيما بينها ورسم خارطة برامج وأنشطة تراعي الأهم للمصلحة الفضلى للطفل ومنها الحماية الجسدية والنفسية في ظل جائحة كورونا.

• العمل على إقامة برامج توعية للمراهقين والأطفال للاستفادة من فترات البقاء في المنازل وكيفية حماية أنفسهم من المضايقات والتنمر.

• الإكثار من البرامج والأنشطة التي تستهدف أولياء الأمور وحثهم على مراقبة أوقات تواجد أطفالهم معهم.

• حث أولياء الأمور للتأكد من أن أجهزة الأطفال مزودة بآخر تحديثات البرامج لمكافحة الفيروسات، وإجراء حوار مفتوح مع الأطفال حول كيفية التواصل عبر الإنترنت ومع من، وأين ومتى يمكن استخدام الشبكة. إضافة إلى التنبه لأي إشارات تشي بحالة من الكرب لدى الأطفال قد تظهر عند نشاطهم على الإنترنت.

• زيادة التشبيك والعمل الجماعي تجاه الضغط على الجهات التشريعية والسلطات المعنية في سرعة تفعيل اللوائح والقوانين التي من شأنها حماية الأطفال والقاصرين.

منظمة التضامن لحقوق الإنسان
طرابلس - ليبيا
21 نوفمبر 2021

Switzerland: c/o, Rue des Savoises 15, 1205 Genève | Libya: P.O. Box: 3139, General Post Office, Algiers Square Tripoli
Office: +41 22 550 81 23 | Mobile/WhatsApp: +41 76 234 57 78 | Fax: +41 22 593 14 77
Twitter: HRSolidarity@Twitter | www.hrsly.org | info@hrsly.org

Human Rights Solidarity is Registered as a Local None-Governmental Organisation in Libya | Registration Number: 20160327-01-589

بيـــان

1 أخبار الأمم المتحدة: "كوفيد19-: 86 مليون طفل إضافي حول العالم مهددون بالانزلاق في براثن الفقر مع نهاية العام"، 29 مايو 2020.

2 الأمم المتحدة: "اليوم العالمي للطفل، 20 تشرين الثاني/ نوفمبر".

3 مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان: "اتفاقية حقوق الإنسان". اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة 44/25 المؤرخ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، تاريخ بدء النفاذ 2 أيلول/سبتمبر 1990، وفقا للمادة 49.

4 الولايات المتحدة الأمريكية وقعت على الاتفاقية، ولكنها لم تنضم بعد إليها.

5 جامعة مينيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان: "إعلان حقوق الطفل". اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة رقم 1386 (د14-) المؤرخ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1959.

6 بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: "الممثل الخاص لمنظمة اليونيسف يرحب بقرار بلدية الزنتان بعدم إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة"، 1 مارس 2016.

7 أخبار الأمم المتحدة: "كوفيد19-: 86 مليون طفل إضافي حول العالم مهددون بالانزلاق في براثن الفقر مع نهاية العام"، 29 مايو 2020.

8 أخبار الأمم المتحدة: "تأثير كورونا: اليونيسف تحذر من مخاطر ازدياد تعرّض الأطفال للاستغلال الجنسي والتنمر عبر الإنترنت"، 15 أبريل 2020.

Switzerland: c/o, Rue des Savoises 15, 1205 Genève | Libya: P.O. Box: 3139, General Post Office, Algiers Square Tripoli
Office: +41 22 550 81 23 | Mobile/WhatsApp: +41 76 234 57 78 | Fax: +41 22 593 14 77
Twitter: HRSolidarity@Twitter | www.hrsly.org | info@hrsly.org